دراسة تحليلية لمقياس الفساد العالمي
(العراق إنموذجاً)

الباحث

غزوان رفيق عويد

ماجستير إحصاء

هيأة النزاهة

المقدمة :

يُعد الفساد افة خطيرة يوجد أينما وجد المال والمنافع، وتعاني اغلب الدول من هذه الافة، وتتعقد معالجة الفساد حينما يصبح منظم ومنتشر في كافة مفاصل الدول، وسواء كان الفساد كبيراً او صغيراً فهو فساد كون الفساد الكبير قادر على القضاء على مجتمع باكمله لأنه يطال جميع مقدّرات المجتمع الموضوعة بيد من يتحكمون به من الذين امتهنوا الفساد لمصالح شخصية تؤدي إلى إفقار المجتمع وتعطيل قدراته اما الفساد الصغير فيعكس قيمة كبيرة لاهتمام الحكومة بالمواطن كونه يمس كرامة المواطن، وعليه ينبغي اللجوء الى الجانب العلمي الموضوعي لمكافحة الفساد والحد منه سواء كان كبيراً ام صغيراً. وتعد مقاييس الفساد التي تعكس آراء وتجارب المواطنين مع الفساد احد اهم الاساليب المستخدمة في استقصاء البيانات والمعلومات التي تسهم بشكل اساسي في مكافحة الفساد والحد من انتشاره عن طريق تقديم المعلومات لصانعي القرار ومتخذيه لتلبية احتياجاتهم في وضع الخطط والبرامج العلاجية والوقائية والتثقيفية المناسبة للخلاص منه وحماية المجتمع من اثاره المدمرة ويعد القيام بقياس الرأي العام حول الفساد استجابة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تحديداً المادة (61) الخاصة بجمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها وتطوير الاحصاءات، ويعد مقياس الفساد العالمي الذي تصدرهُ منظمة الشفافية الدولية اهم واشهر المقاييس على مستوى العالم لقياس الفساد الصغير واستقصاء آراء المواطنين وتجاربهم حول الفساد ومدى رغبتهم في الابلاغ عنه ومدى توفر الاجراءات الحكومية في الحد منه ويعكس ايضاً مقدار الثقة في الاجهزة الحكومية، ان هذه الدراسة تتناول مقياس الفساد العالمي بالدراسة والتحليل ونتائج العراق على هذا المقياس ومدى امكانية الاستفادة منها في تحسين وتطوير بعض البرامج لخدمة هيأة النزاهة في مسيرتها في مكافحة الفساد والحد منه، وقد قسمت الدراسة الى ثلاث محاور وفق الآتي :

المحور الاول : منهجية الدراسة.

المحور الثاني : المبحث الاول (مقياس الفساد العالمي)

المحور الثالث : المبحث الثاني (نتائج العراق على مقياس الفساد العالمي).

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة بعدم وجود مقياس للفساد الصغير في العراق يحدد حجمه ويشخص انطباعات وتجارب المواطنين حول الفساد وطرق مكافحته ومدى رغبتهم في الابلاغ عنه للاستفادة من نتائج المقياس في وضع اولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ووضع البرامج لتثقيف المواطنين نحو مكافحة الفساد.

اهمية الدراسة :

للدراسة اهمية كبيرة كونها تتناول مقياس الفساد العالمي الذي سيوفر لصانعي القرار وراسمي السياسات وذوي الشأن معلومات حول الفساد من خلال معرفة :

1- انطباعات وآراء المواطنين حول الفساد في الدولة بشكل عام.

2- تجارب المواطنين مع الرشوة والمحسوبية.

3- انطباعات المواطنين حول مكافحة الفساد ومدى رغبتهم في المشاركة في مكافحته.

4- حجم المعلومات المتوافرة لدى المواطنين للابلاغ عن الفساد.

5- تقييم المواطنين لأهم القطاعات المشكلة لنظام النزاهة الوطني والتي تمثل اعمدة النزاهة.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل مقياس الفساد العالمي الصادر من منظمة الشفافية الدولية من خلال معرفة منهجيته ومصادر البيانات والاستبانة المستخدمة في جمع البيانات ودراسة حالة العراق على هذا المقياس وتكييفه للبيئة العراقية.

منهج الدراسة :

اتبع الدارس المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مقياس الفساد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وتحليل النتائج الخاصة بالعراق.

المبحث الاول

مقياس الفساد العالمي

وهو احد مقاييس الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية[*] وهو عبارة عن استطلاع لأراء المواطنين حول مستويات الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في ابرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها ويعد مقياساً للفساد الصغير وهنا لابد من بيان الفرق بين الفساد الصغير والفساد الكبير وكما يلي[1] :

الفساد الصغير : وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا مثل الرشاوى التي يتقاضاها الموظفين الصغار او المحسوبية والمحاباة في الحصول على بعض الامتيازات نتيجة القيام بتسهيلات للحصول على تراخيص، كذلك يدخل ضمن تعريف الفساد الصغير الحصول على مواقع للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي، دون أن يكون هناك حاجة لهذه الوظائف أو دون وجود منافسة كما يقتضي القانون.

الفساد الكبير : وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين المسؤولين عن منح التراخيص أو الامتيازات أو أشخاص لهم علاقة بالعطاءات والمشتريات العامة وعادة يشغلون مناصب متنفذة أو من الوزراء أو وكلاء الوزراء او المديرين العامين أو المحيطون بهم وعادة لهم تأثير في تخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال، وتلقي الرشاوى لمنح الامتيازات والعطاءات العامة لجهة محددة، ويرتبط الفساد الكبير بالقدرة على التأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وإرساء المناقصات والعطاءات.

وقد يكون حجم الاموال معياراً لتحديد نوع الفساد صغيراً ام كبيراً كذلك قد يعد معيار الرأي العام هو احد معايير التفرقة بين الفساد الصغير والفساد الكبير.

---

* منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية أهلية دولية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام (1993) من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen)، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا وتضم حالياً فروع في اكثر من (90) دولة اكتسبت شهرة في عمل استبيانات لقياس الفساد وللمزيد حول منطمة الشفافية الدولية والمؤشرات التي تصدرها، انظر بحث (دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد) اعداد الدكتور (محمد الموسخ)، متوفر على شبكة الانترنت.

1 – عبير مصلح، "النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد"، اصدار تحالف امان الفلسطيني/فرع الشفافية الدولية، الطبعة الثالثة (2013).

ومما تقدم اعلاه يمكن ان نضع ثلاث معايير لتحديدة نوع الفساد صغيراً ام كبيراً وهي (المنصب وحجم الاموال والرأي العام).

ويعكس مقياس الفساد العالمي نتائج استقصاء الرأي العام الذي يبحث في المدركات والتجارب مع الفساد، ويعد المقياس اكبر استبانة دولية لجمع وجهات نظر المجتمعات وخبراتهم فيما يتعلق بالفساد، مقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام وليس للخبراء في كل دولة يشملها القياس صدر لأول مرة في العام (2003)، الفرق بين مقياس الفساد العالمي ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة هو ان الاول يقيس اراء المواطنين (عامة الناس) ويعرض وجهات نظرهم حول الفساد، بينما الاخيرين يعتمدان اراء الخبراء فقط في الدول[2].

اهمية مقياس الفساد العالمي[3] :

1- يشكل المقياس مصدر للمعلومات للمواطنين حول مستوى الفساد في دولهم.
2- يستطيع صانعو القرار استخدام المقياس لتحديد اكثر المؤسسات والخدمات العامة تعرضاً للفساد والرشوة ومواقع دفعها من قبل المواطنين، وهذا يساعد في توجيه السياسات والبرامج نحو مكافحة الفساد.
3- يمكن للمجتمع المدني والاعلام ان يستخدما المقياس للاستدلال باراء الناس في الدولة ومن ثم العمل على وضع استراتيجيات عملية للحد من فرص الفساد وبالتالي المساهمة في بناء نظام النزاهة الوطني.
4- المعلومات الواردة يمكن استخدامها لرفع الوعي حول تأثير الفساد على الناس في حياتهم اليومية ويمكن ان تستخدم لتحريك الناس وحثهم على المساهمة في مكافحة الفساد وتشجيعهم وتحفيزهم على الابلاغ عنه.
5- القطاع الخاص يستطيع الاستفادة من المقياس لفهم الجو السياسي للدولة ودرجة ملائمة المناخ الاستثماري في المؤسسات الوطنية فيها.
6- يستخدم الباحثون المقياس لاكتشاف محددات ونتائج الفساد والرشوة المنتشرة في الدولة.

---

2 – أسئلة متكررة / مقياس الفساد العالمي، (2007)، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.

3 – تقرير أمان حول وضع فلسطين في نتائج إستطلاع الرأي العالمي حول الفساد (2013)، اصدار الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان).

7- يمكن استخدام نتائج المقياس مدخلاً للسلطة التشريعية للمساهمة في صياغة وسن التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد.

اولاً : منهجية مقياس الفساد العالمي[4]

يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة التي تعتبر الأداة الأساسية في جمع البيانات ومعرفة اتجاهات الفساد و تحتوي الاستبانة على أسئلة متعددة يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم، وتختلف مواضيع المقياس من سنة الى اخرى اذ يتم تحديثه سنوياً بحذف بعض الأسئلة او تعديلها او إضافة أسئلة أخرى لذلك تقتصر المقارنة على المواضيع الموجودة في نسختين او اكثر من المقياس، وتكون عملية القياس لرأي الجمهور بعدة طرق وهي (المقابلات وجهاً لوجه، الهاتف، عن طريق الانترنت) وتشير منظمة الشفافية الدولية الى ان التحقق من البيانات وتحليليها يتم في أمانتها العامة في برلين بواسطة محلل مستقل، وان النتائج الواردة في التقرير لا تشمل الاجابات الغامضة (لا أعرف / لا إجابة)، اما بخصوص مصادر البيانات فإن المقياس ينفذ لصالح منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسة غالوب الدولية كجزء من برنامجها في استقصاء رأي المواطنين والتي تستند في اعمالها على الفروع المحلية للشفافية الدولية لترجمة وتنفيذ المقياس، وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية يتم التعاقد معها لأجراء الاستبانة في بلد ما، وان الدول المصنفة على المقياس ليست ثابتة وتختلف من سنة الى اخرى فقد تضاف دول وتحذف دول اخرى تبعاً لعدة اسباب مالية او سياسية او تنظيمية واذا لم تتمكن الشفافية الدولية من تجاوز هذه الاسباب فإن الدولة تستبعد من الدراسة، واما بخصوص عينة المسح في كل دولة فقدر الإمكان يجب ان تكون ممثلة على المستوى الوطني ويشترط ان تكون العينة من الرجال والنساء الذين تزيد اعمارهم عن (15) سنة، وصدر مقياس الفساد العالمي لجميع السنوات منذ العام (2003) ولغاية عام (2016) باستثناء السنوات (2008، 2012، 2014، 2015) وبعد اطلاع الباحث على جميع حجوم العينات المدروسة من الدول ولجميع السنوات نجد ان متوسط حجم العينة المسحوبة يقارب (1000) مستجيب لكل دولة والجدول الآتي يبين عدد الدول المدروسة لكل سنة والعدد الكلي للمستجيبين.

---

4 – مقياس الفساد العالمي/ التقرير السنوي للسنوات (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2009، 2010، 2013، 2016).

جدول رقم (1)

عدد الدول المشمولة بمقياس الفساد العالمي وعدد المستجيبين الكلي لكل سنة

السنة	عدد الدول	عدد المستجيبين
2003	45	40,838
2004	63	52,682
2005	69	54,260
2006	62	59,661
2007	62	63,199
2009	69	73,132
*2011/2010	100	91,781
2013	107	114,270
2016	9	10,797

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمقياس الفساد العالمي.

*** قامت منظمة الشفافية بدمج تقرير سنة (2010) وتقرير سنة (2011) باصدار واحد.**

تجدر الاشارة الى ان مقياس سنة (2016) يهدف الى معرفة اراء المواطنين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا حول الفساد من خلال تطبيقه في (9) دول عربية هي كل من (الجزائر، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، تونس، اليمن)، ومن خلال الجدول اعلاه يتضح ان عدد الدول المصنفة على المقياس تزداد سنوياً حيث بلغت (107) دولة في العام (2013) أي اكثر من نصف دول العالم، وان التقرير السنوي الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية لايعرض جميع نتائج المقياس وانما يقوم بعرض بعض النتائج لكل دولة تدخل المقياس.

ثانياً : استبانة مقياس الفساد العالمي

وهي أداة جمع البيانات التي تستخدمها منظمة الشفافية الدولية لاستخراج نتائج مقياس الفساد العالمي، وسيتم الاعتماد على استبانة عام (2013) كونه احدث نسخة مطبقة من الاستبانة، و التي تتكون من (12) سؤال اساسي وتحتوي بعض الأسئلة على فقرات فرعية (اسئلة فرعية) يتطلب الاجابة عليها او على بعضها حيث تعتمد بعض الاجابات على الاسئلة التي تسبقها، وهو استبيان من النوع المغلق اي ان الاجابة على الاسئلة الموجودة تكون بطريقة الاختيار من الخيارات التي توضع امام كل سؤال وقد تم استعمال طريقتين في صياغة الاجوبة المحددة للمستجيب على الاستبانة وكانت كالآتي :

الطريقة الاولى : تتعلق بالاسئلة الستة الاولى وتم استعمال مقياس ليكرد[*] خماسي التدرج وتختلف تسمية الخيارات حسب غرض السؤال في المقياس، ويتوزع وزن المقياس من أعلى وزن فيه حيث أعطي الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة السلبية، الى أوطأ وزن فيه والذي أعطي درجة (1) لتمثل حقل الإجابة الايجابية، وعلى هذا الأساس فأن الوسط الفرضي سيكون (3) كمتوسط أداة القياس بهدف قياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها والمتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة بسبب ان الوسط الفرضي عبارة عن متوسط أعلى درجة في المقياس (5) وأوطأ درجة فيه (1) أي $\left[3 = \frac{1+5}{2}\right]$، وان تحليل الدرجة النهائية سيكون وفق الاتي :

جدول رقم (2)

حدود تحديد الاتجاه لمقياس ليكرد الخماسي

حدود الدرجة	الاتجاه (المستوى)
من (1) الى (1.79)	**تشير الى اتجاه ايجابي مطلق.**
من (1.80) الى (2.59)	**تشير الى اتجاه ايجابي.**
من (2.60) الى (3.39)	**تشير الى درجة محايدة.**
من (3.40) الى (4.19)	**تشير الى اتجاه سلبي.**
من (4.20) الى (5)	**تشير الى اتجاه سلبي مطلق.**

المصدر : اعداد الباحث.

الطريقة الثانية : وتتعلق بالاسئلة الستة الثانية وهي التي تكون غير مقيدة بعدد من الاجابات وانما تكون هناك حرية للباحث في وضع الاجابات حسب طبيعة وهدف السؤال وطبيعة المجتمع فمنها اسئلة تتطلب الاجابة عليها بتأشير احد الخيارات الموجودة امام السؤال او الاختيار من عدة اجوبة او الاجابة بنعم او لا.

الاستبيان يسأل المبحوثين عن[5] :

1- ارائهم حول الفساد بشكل عام.

2- المؤسسات الاكثر تعرضا لانتشار الفساد فيها.

3- تجاربهم الشخصية حول الرشوة.

---

* مقياس ليكرد وهي طريقة لقياس الاتجاهات والحقائق وضعها العالم الامريكي رنسيس ليكرد في العام (1932).

5 – تقرير أمان حول وضع فلسطين في نتائج إستطلاع الرأي العالمي حول الفساد (2013)، اصدار الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان).

4- أداء الحكومات في دولهم في جهود مكافحة الفساد.

5- مدى رغبة المواطنين انفسهم بالانخراط في مكافحة الفساد.

6- تأثير العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمات العامة.

وتتم مراجعة الاستبيان من قبل لجنة استشارية في منظمة الشفافية الدولية بمساعدة عدد من الخبراء الدوليين في مجال الإحصاء والاقتصاد القياسي والسياسة والابحاث، وقد قام الباحث بترجمة استبيان مقياس الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وكانت الصورة النهائية للاستبيان المترجم والمكيف للحالة العراقية كما مبينة في الملحق رقم (1).

المبحث الثاني

نتائج العراق على مقياس الفساد العالمي

سنستعرض في هذا المبحث نتائج العراق على مقياس الفساد العالمي للسنوات التي شمل المقياس العراق فيها حيث نفذت الاستبانة في العراق ثلاث مرات للسنوات (2009،2010،2013) من قبل الشركة المستقلة للبحوث[*]، وكانت العينات المدروسة من العراق حسب تقارير مقياس الفساد العالمي الصادرة من منظمة الشفافية الدولية كالآتي :

جدول رقم (3)

العينات المدروسة من العراق للإجابة على استبانة مقياس الفساد العالمي

السنة	حجم العينة	وضع المقابلة
2009	800	وجهاً لوجه
2010	1720	وجهاً لوجه
2013	1113	وجهاً لوجه

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمقياس الفساد العالمي

وبسبب اختلاف الاستبيان من سنة لأخرى وعدم عرض جميع نتائج الاستبيان كاملة لكل دولة في التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (عدم توفر جميع البيانات) سنستعرض النتائج التي توفرت عن العراق لكل سنة شمل المقياس العراق فيها وكالآتي :

[*] وهي شركة عراقية تختص في مجال بحوث السوق والرأي العام مقرها في بغداد أسست سنة (2003) فوضت من قبل منظمة الشفافية الدولية لأجراء استبانة مقياس الفساد العالمي في العراق لعدم وجود فرع للمنظمة في العراق.

اولاً : نتائج سنة 2009

- تراوحت النسبة المئوية بين (23%-49%) من العراقيين الذين شملهم المقياس الذين اقرو بدفع رشوة لاي من الدوائر الخدمية خلال (12) شهر الماضية.
- (44%) من العراقيين الذين شملهم المقياس اقرو بانهم او احد افراد اسرتهم دفع رشوة خلال (12) شهر الماضية.
- عند سؤال عينة العراق عن تقييمهم للإداء الحكومي الحالي في الحرب ضد الفساد كانت اجابتهم على النحو الاتي :

(32%) فعالة.

(49%) غير فعالة.

(18%) لا فعالة ولاغير فعالة.

ثانياً : نتائج سنة 2010

- (56%) من العراقيين الذين شملهم المقياس اقرو بدفع رشوة لاي من الدوائر الخدمية خلال (12) شهر الماضية.
- ان اجابات العراقيين الذين شملهم المقياس عن اسباب دفع اخر رشوة كانت وفق النسب الآتية :

(54%) تسريع المعاملة.

(7%) تجنب المشاكل مع السلطات.

(12%) الحصول على خدمة يتطلع لها.

(19%) لا يتذكر.

(9%) لا اعرف.

- ان تقييم العينة التي شمله المقياس من العراقيين للإداء الحكومي الحالي في مكافحة الفساد كانت على النحو الاتي :

(18%) فعالة.

(63%) غير فعالة.

(19%) لا فعالة ولاغير فعالة.

- النسب المئوية لرأي للعراقيين الذين شملهم المقياس حول المؤسسة الاكثر ثقة لمكافحة الفساد كانت وفق النسب الاتية :

(21%) قادة الحكومة.

(1%) القطاع الخاص.

(6%) المنظمات غير الحكومية.

(21%) وسائل الاعلام.

(11%) المنظمات الدولية (مثل : الامم المتحدة والبنك الدولي)

(41%) لا احد.

- (78%) من العراقيين الذين شملهم المقياس يعتقدون ان الناس العاديين يمكن ان يحدثو فرقاً في مكافحة الفساد.
- (86%) من العراقيين افادو بأنهم سوف يدعمون زميل او صديق في مكافحة الفساد.
- (80%) من العراقيين الذين شملهم المقياس يعتقدون انهم سوف يتورطون جراء ابلاغهم عن الفساد.
- (69%) من العراقيين افادو بأنهم سوف يبلغون عن الفساد.

ثالثاً : نتائج سنة 2013[6]

- (29%) من العراقيين الذين شملهم المقياس اقرو بدفع رشوة لاي من الدوائر الخدمية خلال (12) شهر الماضية.
- تراوحت النسبة المئوية بين (41%–60%) من العراقيين الذين شملهم المقياس يتفقون بشدة او يتفقون بأن الناس العاديين يمكن ان يحدثو فرقاً في مكافحة الفساد.
- وحسب اراء العينة التي شملها المقياس يعتقد العراقيون ان نسب زيادة وانخفاض الفساد في العراق كانت وفق الآتي :

(60%) ازداد.

(16%) انخفظ.

(24%) بقي على حاله.

- بخصوص ثقة المواطنين في القدرة على التأثير في مكافحة الفساد بلغت نسبة عينة العراق (48%).
- اراء عينة العراق الذين شملهم المقياس حول مدى تأثير المصالح الشخصية العليا لبعض الجهات الرسمية وفق النسب الآتية :

(13%) ليس هناك تدخل.

(37%) احياناً.

(50%) هناك تدخل كبير.

---

6 – تقرير منظمة الشفافية الدولية عن العراق بعنوان (نظرة عامة على الفساد ومكافحته في العراق)، (2015).

من خلال نتائج السنوات اعلاه يستخلص ان النسبة المئوية للذين اقرو بدفع رشوة لاي من الدوائر الخدمية خلال (12) شهر الماضية كانت في العام (2009) دون مستوى (50%) ثم ارتفعت في العام (2010) الى فوق هذا المستوى ثم انخفضت الى دون مستوى (30%) في العام (2013) وهذه النسبة تشير الى ان هناك جهد واضح في مكافحة الرشوة وتجدر الاشارة الى ان المقصود بالدوائر الخدمية هي كل من (الكمارك، التعليم، العدل، العقارات، المستشفيات، الشرطة، اقسام منح الارخص، الضريبة)، وايضا من خلال النتائج يتضح ان النسبة المئوية لتقييم العراقيون للاداء الحكومي في مكافحة الفساد في العامين (2009) و (2010) كانت منخفضة بالنسبة للاجراءات الفعالة ومرتفعة للاجراءات غير الفعالة حيث كانت فوق مستوى (50%) للاجراءات غير الفعالية في مكافحة الفساد، وان سبب دفع اخر رشوة في العام (2010) للعراقيين الذين شملهم المقياس تجاوزت (50%) لتسريع المعاملات، اما بخصوص المؤسسة الاكثر ثقة في مكافحة الفساد فكانت اجابات عينة العراق في العام (2010) تشير الى انخفاض مستوى الثقة في قادة الحكومة وان (41%) من العراقيين الذين شملهم المقياس افادوة بأن لا احد قادر على مكافحة الفساد، ويتضح ايضاً من خلال النتائج اعلاه ان هناك رغبة كبيرة لدى العراقيين للابلاغ عن حالات الفساد والمساهمة في مكافحته شرط توفر الحماية خوفاً من التورط مع السلطات.

ولغرض مقارنة نتائج العراق على هذا المقياس سيتم عرض وتحليل نتائج السنوات أعلاه لسؤال مهم توفرت بياناته لسنوات الدراسة لغرض معرفة مقدار التغير في وجهات نظر العراقيين حول مستوى الفساد في قطاعات مختلفة لكل سنة، وان المقياس المستعمل لهذا السؤال هو مقياس ليكرد خماسي التدرج والذي يتوزع من أعلى وزن فيه حيث أعطي الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة (فاسد للغاية) الى أوطأ وزن فيه والذي أعطي الدرجة (1) لتمثل حقل الإجابة (غير فاسد اطلاقاً).

ان السؤال الذي يطرحه الاستبيان على عينة الدراسة هو " **ماهو مستوى فساد القطاعات الآتية في بلدك** " ؟ الرجاء الإجابة على مقياس من (1-5) حيث (1) تعني غير فاسد على الإطلاق و (5) تشير الى فاسد للغاية، وكانت إجابات عينات العراق وفق الجدول الآتي :

جدول رقم (4)

نتائج إجابات عينات العراق على استبانة مقياس الفساد العالمي

السنة / القطاع	2009	2010	2013	المعدل	النتيجة	الترتيب
الأحزاب السياسية	3.7	3.9	3.4	3.67	فاسد	الثاني عشر
البرلمان (السلطة التشريعية)	3.4	3.6	3.1	3.37	درجة متوسطة	الحادي عشر
الأعمال (القطاع الخاص)	3.6	3.0	2.7	3.1	درجة متوسطة	التاسع
وسائل الأعلام	3.3	2.3	2.3	2.63	درجة متوسطة	الثالث
الموظفين العموميين(موظفي الخدمة المدنية)	3.9	3.1	3.0	3.33	درجة متوسطة	العاشر
القضاء	3.1	2.6	2.8	2.83	درجة متوسطة	السابع
منظمات المجتمع المدني*	/	2.5	2.2	2.35	غير فاسد	الثاني
الهيئات الدينية	/	2.0	2.0	2.0	غير فاسد	الاول
الشرطة	/	3.1	2.8	2.95	درجة متوسطة	الثامن
العسكرية	/	2.8	2.5	2.65	درجة متوسطة	الرابع
نظام التعليم	/	2.8	2.7	2.75	درجة متوسطة	الخامس
الخدمات الطبية والصحية	/	/	2.8	2.8	درجة متوسطة	السادس

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية.

العلامة (/) تشير الى ان القطاع لم يدرج في استبيان هذه السنة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان القطاعات التي تجاوزت اختبار الوسط الفرضي هي كل من (الأحزاب السياسية، السلطة التشريعية، موظفي الخدمة المدنية، القطاع الخاص) حيث كان وسطها الحسابي (المعدل) اكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويتبين ان اسوا قطاع هو قطاع (الأحزاب السياسية) حيث كانت نتيجته تشير الى انه قطاع فاسد، وجاء كل من (الهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية) على التوالي كأفضل قطاعين وتشير نتيجته الاستبيان الى انهما القطاعان الوحيدان الذين أشارت نتيجتهما الى غير فاسد في العراق الامر الذي يدل على ثقة المواطن بالهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية على عكس القطاعات الأخرى التي شملها الاستبيان والتي كانت تشير نتائجها الى درجة فساد متوسطة.

* يقصد بمنظمات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية التي اسماها قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة (2010) منظمات غير الحكومية.

الاستنتاجات والتوصيات :

من خلال ما تم عرضه في المبحث الاول الخاص بتحليل مقياس الفساد العالمي ونتائج التقارير الخاصة بالعراق التي تم تناولها في المبحث الثاني تخلص الدراسة الى الآتي :

الاستنتاجات :

1- ان الاستبانات واستطلاعات الرأي لها اهمية كبيرة في تقديم المعلومات لصانعي القرار ومتخذي القرار وذوي الشأن لغرض تحديد اولويات مكافحة الفساد وفقاً لمناهج قائمة على الادلة.

2- ان منظمة الشفافية الدولية ليس لديها فرع في العراق وقد فوضت منظمة محلية لتنفيذ المقياس في العراق.

3- هناك جهد واضح في مكافحة الرشوة في العراق حيث انخفضت في العام (2013) الى دون مستوى (30%) استناداً الى نتائج المقياس الخاصة بالعراق.

4- ليس لدى العراقيين توجه واضح للثقة في مؤسسة واحدة لمكافحة الفساد حيث اشار (41%) من الذين شملهم المقياس في العام (2010) الى انه لا احد قادر على مكافحة الفساد في العراق.

5- ان سبب دفع اخر رشوة بالنسبة للعراقيين في مقياس العام (2010) تجاوز (50%) لتسريع المعاملات.

6- هناك رغبة كبيرة لدى العراقيين للابلاغ عن حالات الفساد والمساهمة في مكافحته شرط توفر الحماية خوفاً من التورط مع السلطات العامة.

7- ان تقييم العراقيين بشكل عام للهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية على التوالي انها غير فاسدة وانها افضل القطاعات، اما اسوأ القطاعات في العراق كان قطاع الاحزاب السياسية وكانت نتيجته تشير الى انه قطاع فاسد.

التوصيات :

1- اعادة العمل باستبانة الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة بعد تعديل صيغتها والاستفادة من استبانة مقياس الفساد العالمي التي تم تكييفها للحالة العراقية بموجب هذه الدراسة.

2- العمل على فتح فرع لمنظمة الشفافية الدولية في العراق ونرى ان تعمل دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية للتنسيق مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية المسجلة بموجب القوانين النافذة لتشكيل تحالف لمكافحة الفساد يعمل كفرع للشفافية الدولية مما يسهم برفع درجات العراق على مؤشرات الشفافية.

3- قيام هيأة النزاهة باستطلاعات رأي نوعية تكلف بها دائرة البحوث والدراسات مثل استطلاع رأي العراقيين عن موضوع كشف الذمة المالية او عن الفرق بين هيأة النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية، للقيام باعداد برامج الهيأة التثقيفية بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

4- تثقيف الجمهور بأن هيأة النزاهة هي المؤسسة المعنية بشكل مباشر عن مكافحة الفساد وانها قادرة على اداء مهمتها، من خلال البرامج التثقيفية التي تقيمها دائرة التعليم والعلاقات العامة ودائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والابتعاد عن النمط التقليدي المستخدم في نشر ثقافة النزاهة.

5- تطبيق المقياس المكيف للحالة العراقية بموجب هذه الدراسة من قبل هيأة النزاهة على عينة عشوائية من العراقيين للاستفادة من نتائج المقياس في وضع اولويات مكافحة الفساد ومعرفة الرأي العام عن الفساد.

6- الاسراع في تشريع قانون يوفر الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد إذ أشارت نسبة كبيرة من العراقيين الى رغبتهم في الابلاغ عن الفساد.

الملحق

استبانة مقياس الفساد العالمي

تهدف الاستبانة الى قياس الواقع الفعلي لانطباعاتكم وتجاربكم مع الفساد ومكافحته وتعد مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية ذات اثر ايجابي في إخراج النتائج بالشكل الذي يعكس الواقع الحقيقي، لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار (حقل) الإجابة الذي يمثل تجربتكم لكل سؤال من بين الإجابات المتاحة علما أن البيانات المدونة تستخدم بطابع السرية والأمانة العلمية فقط.

نشكر لكم حسن استجابتكم ..... مع وافر الشكر والتقدير .

ملاحظات عامة :

1) يرجي الإجابة على جميع الأسئلة لان ترك أي سؤال دون الإجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل .
2) يرجي وضع علامة (صح) في الحقل الذي يمثل حالتكم.

المعلومات العامة :

1- العمر

☐ **(اقل من 30 سنة)** ☐ **(30-50) سنة** ☐ **(51-64) سنة** ☐ **(65 سنة فأكثر)**

2- الجنس :

☐ **(ذكر)** ☐ **(انثى)**

3- التحصيل الدراسي :

☐ **(تعليم اساسي/ابتدائية)** ☐ **(تعليم ثانوي/متوسطة او اعدادية)** ☐ **(تعليم عالي/بكالوريوس فاعلى)**

4- العمل :

☐ **(كاسب)** ☐ **(موظف)** ☐ **(طالب او ربة بيت)** ☐ **(متقاعد)** ☐ **(عاطل)**

ت	السؤال	الخيارات				
1	على مدى العامين الماضيين كيف تغير مستوى الفساد في العراق	انخفض كثيراً	انخفض قليلاً	بقي على حاله	ازداد قليلاً	ازداد كثيراً
2	الى اي مدى تعتقد ان الفساد يعتبر مشكلة في القطاع العام في العراق (القطاع العام : نعني به جميع المؤسسات والخدمات التي تديرها الحكومة)	ليست مشكلة على الاطلاق	ليست مشكلة	لا ادري	مشكلة	مشكلة خطيرة جداً
3	في تعاملك مع القطاع العام ما مدى الاتصالات الشخصية و/او العلاقات من اجل انجاز المعاملات	غير مهمة على الاطلاق	ذات اهمية قليلة	ذات اهمية متوسطة	ذات اهمية	مهمة جداً
4	الى اي مدى تدار الحكومة العراقية من قبل بعض الكيانات سياسية التي تعمل لمصالحها	لا على الاطلاق	مدى محدود	الى حد ما	الى مدى كبير	كلياً
5	حسب اعتقادك ما مدى فاعلية الاجراءات الحكومية ضد الفساد	فاعلة جداً	فاعلة	لا فاعلة ولاغير فاعلة	غير فاعلة	غير فاعلة جداً
6	الى اي مدى تتأثر القطاعات التالية بالفساد في بلدك	ليست فاسد على الاطلاق	ليست فاسدة	لا ادري	فاسدة	فاسدة جداً
1-6	الاحزاب السياسية					
2-6	البرلمان (السلطة التشريعية)					
3-6	القوات العسكرية					
4-6	المنظمات غير الحكومية					
5-6	وسائل الاعلام					
6-6	الهيئات الدينية					
7-6	القطاع الخاص					
8-6	نظام التعليم					
9-6	القضاء					
10-6	الخدمات الطبية والصحية					
11-6	الشرطة					
12-6	الموظفون العموميين (موظفو الخدمة المدنية)					

ت	السؤال	الخيارات
1-7	في الـ (12) شهراً الماضية هل انت او اي شخص اخر يعيش في منزلك لديكم اتصال او اتصالات مع احد القطاعات الاتية (اشر على اسم القطاع)	نظام التعليم النظام القضائي الخدمات الطبية والصحية الشرطة خدمات التسجيل والترخيص المرافق العامة الضرائب خدمات الارض

2-7	اذا كان الجواب نعم للسؤال (7) من خلال اتصالاتك انت او اي شخص اخر يعيش معك في المنزل هل دفعت رشوة في اي شكل من الاشكال في الـ (12) شهر الماضية	نعم	لا		
8	ما هو السبب الاكثر شيوعاً لدفع الرشوة (يرجى اعطاء اجابة واحدة فقط)	كهدية او للتعبير عن الامتنان	للحصول على خدمة ارخص	لتسريع المعاملات	هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على الخدمة
9	هل تختلف او تتفق مع العبارة الاتية (الناس العاديون يمكن ان يحدثوا فرقاً في مكافحة الفساد)	اوافق بشدة	اوافق	لا اوافق	لا اوافق بشدة
10	هناك اشياء مختلفة يمكن للناس القيام بها لمحاربة الفساد والسؤال هو (هل انت على استعداد للقيام بأي مما يلي) الرجاء الاجابة بنعم او لا				
1-10	التوقيع على عريضة تطالب الحكومة ببذل المزيد من الجهد لمكافحة الفساد	نعم	لا		
2-10	المشاركة في احتجاج سلمي او مظاهرة ضد الفساد	نعم	لا		
3-10	الانضمام الى منظمة تعمل للحد من الفساد كعضو فاعل	نعم	لا		
4-10	دفع المزيد لشراء السلع من الشركات الخالية من الفساد	نعم	لا		
5-10	نشر كلمة عن مشكلة الفساد من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية	نعم	لا		
6-10	الابلاغ عن حادثة الفساد	نعم	لا		

1-11	اذا كان الجواب (نعم) للسؤال رقم (10) الفقرة (10-6) لمن كان الابلاغ عنه (اشر على المكان الذي ستبلغ فيه عن الفساد)	مباشرة الى المؤسسة المعنية التي حصلت بها حالة الفساد	مؤسسة مكافحة الفساد الحكومية العامة (هيأة النزاهة)	منظمة مستقلة غير هادفة للربح	وسائل الاعلام المتخصصة بالأخبار	اخرى
2-11	اذا كان الجواب (لا) للسؤال رقم (10) الفقرة (10-6) لماذا لم تبلغ عن حادث الفساد		انا لا اعرف اين الابلاغ	انا اخشى من العواقب	لانه لن يحدث اي فارق	اخرى
1-12	هل سبق وان طلب منك دفع رشوة				نعم	لا
2-12	اذا كان الجواب (نعم) للسؤال (12-1) هل رفضت دفع رشوة				نعم	لا

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على ترجمة استبانة مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية وتكييفه للبيئة العراقية.